نافذة

من يحاور من؟

يدور الحديث عن الحوار في كل مكان وموقع، فهذا يريد الحوار، وذاك يدعو إلى الحوار، وفي كل مرة لا يتم الحوار، وإن تمّ فإنه يخفق ولا يصل إلى نتيجة! ويبقى كل واحد في مكانه متمترساً، ويتغنى بأنه لم يتحرك عن قناعاته قيد أنملة! وبأن الآخر انصاع وغادر قاعة الحوار! وبأنه انتصر انتصاراً مذهلاً! والذي غادر يدّعي أنه توقف عن الحوار لأنه غير مجد، ولأنه حوار عقيم! ومع ذلك نجد دعوة تالية للحوار سوّاء كان هذا الحوار دينياً أو فكرياً أم اجتماعياً أو ثقافياً..

من يحاور من؟ سؤال مهم عند إطلاق منصة أي حوار بين طرفين، فلا يجوز الحوار بين المصالح المتضاربة في المطلق، لأن المصالح هي التي تحكم الحوار، ولا مكان للمنطق في مثل هذا الحوار، وهذا الأمر ينطبق على الحوار الديني الذي لم يخرج بأي نتيجة عبر الزمن المتطاول، وكل ما خرج به هو المزيد من الفرقة والشروخ، وخاصة بعد انتشار وسائل الإعلام والقنوات الفضائية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وكل وسيلة من هذه الوسائل لها ممولوها وغاياتها وأهدافها، فهي دكاكين مصالح ومنافع، ومع انتشارها المَرَضي ازدادت الفروق بالتضخيم، وارتفعت نسبة الجهل والعداء بين كل جانب، وليس على صعيد الشرائع الثلاث الرئيسية، بل على مستوى المذاهب والطوائف الفرعية، بل بين الجماعات في المذهب الواحد أو الطائفة الواحدة، ولم يتنبه الأتباع إلى أن المصالح هي التي تحكم وليس الفكر!

وهذا الأمر ينطبق على الحوار السياسي عندما يجتمع متحاورون من أجل أمر سياسي ما، وكل جانب من الجوانب يريد الزعامة لنفسه، ويريد المصالح له، ولننظر في واقعنا العربي حيث يجتمع متحاورون لأيام وأسابيع وربما سنوات، ولا يخرجون بنتيجة والسبب أن الحوار لا يحمل غاية المصلحة العليا، بل هو مصالح متعددة يراد لها أن تدمر البلدان، ولا بأس في ذلك عند المتحاورين، المهم عندهم أن يتقاسموا المصالح، وأن يبرهن للآخرين أنه مختلف، ولو أثبتت الأيام خطأه فإنه يفلسفه. فمن يحاور من؟

وهذا الأمر ينطبق على الأمور الاجتماعية، فهذا يتحدث ويحاور بالبنية الاجتماعية، وفي المرأة والطفولة، والأمراض الاجتماعية، ويكون في الحقيقة صاحب مصلحة في تدمير البنية الاجتماعية، فهو قد يغض النظر عن تجارة سوداء لأنه لا مصلحة له فيها، ويبحث في الرقيق والطفولة أو العكس، لأنه ينطلق من مصالحه، ولا يضع خريطة للوطن وبنيته الاجتماعية التي تحتاج إلى تشريح ومعالجة! لذلك نجد أن أوطاننا العربية، وبمؤامرة داخلية مصلحية وخارجية مصلحية أيضاً عادت إلى الوراء خلال عقود، في كل مستوى وعلى كل صعيد سياسياً واجتماعياً ودينياً، وصرنا نجد حواراً يتناول قضايا من المفترض أنها خرجت من النقاش منذ أيام الأندلس.

من يحاور من؟

عندما نجد المتحاورين في أي قضية يتحدثون عن الذات والغد والمجتمع سيحدث الخير.. وما دمنا نجد حواراً يدور حول كان ومضى ومقدس وراحلين.. فلنهنأ لأننا سنبقى في جاهلية مطبقة وخطيرة، وهي أخطر من الجاهلية الأولى، لأنها تتسلح بالإعلام والشعوذة والحضارة والسلاح.. والعهدة على الراوي.

إسماعيل مروة

٣٠ عملاً بين الرسم المائي والتصوير الفوتوغرافي

توحي بالراحة النفسية وتمنح الاسترخاء مع بحث عن الذات بعد التشتت والتلاشي

عزة حيدر

ربيع محمد

سوسن صيداوي - ت: أسامة الشهابي

المعرض لا يميّزه فقط احتواؤه على تجربتين شابتين، بل ما يثير الغبطة التجارب المقدمّة من الفنانين عزة حيدر وربيع محمد، لأن ما قُدم من أعمال يستهوي التحدي والخروج عما هو مألوف مما يقدّم عادة في الساحة التشكيلية. فبين اللوحات المائية والصور الفوتوغرافية تتماهى الرغبة الواضحة في الدعوة إلى لملمة الذات المشتتة والمبعثرة، مع الصُحبة في جلسات استرخاء يحتاجها المرء بعد سنين مرّت عانى فيها الصراعات والانكسارات. المعرض تستضيفه صالة جورج كامل بدمشق، واحتضن ٣٠ لوحة متنوعة الأحجام بين المتوسط والصغير. وحول تفاصيل أكثر نترككم بأحاديث خاصة عن اللوحات المعروضة التي تَحضُرها تجربة الفنانين.

ربيع محمد

قدم لنا المصور الفوتوغرافي ربيع محمد ١٥ لوحة فوتوغرافية من الحجم الكبير، اشتغلها بتقنية خاصة عبر عدسات الكاميرا، صوّر فيها الأجساد البشرية، مستعينا بطلاب المعهد العالي للفنون المسرحية، جسدها وفق حركات فيها من التلاشي، أو التبخر عبر سحب دخانية، في مشهدية سواء أكانت فردية أم جمعية، فيها من الخلاصة في البحث عن الذات ضمن كينونة واسعة من فضاءات. أما البداية في حديثه فكانت عن احترافه والمدة التي استغرقها في اشتغال الأعمال، قائلاً: «أنا أحترف التصوير الفوتوغرافي منذ ١٢ سنة، وعملت على التجربة الحالية منذ أربع سنوات تقريباً، ورغبتي من خلال الأعمال التي قدمتها هي توضيح مفهوم الثبات والحركة من جهة، وانعكاسه علينا كأشخاص عِشنا واقع الحرب من جهة أخرى، من ناحية إلى أي مدى يستهلك منا خيارنا بالثبات أو الحركة في اتخاذ القرارات، ومفاضلة الخيارات، وما يرتب عليهما من الخسائر أو تلاشي الذات والتمزق».

لقد شاركت بخمسة عشر عملاً، متنوعة بين الأبيض والأسود والأعمال الملونة، وكل عملٍ يحكي قصة مختلفة عن الأخرى، وتصوير الأعمال تمّ بالتعاون مع طلاب المعهد العالي للفنون المسرحية.

أما بالنسبة للتقنية التي استخدمتها تابع الفنان ربيع «تمّ العمل بدمج عدة تقنيات في التصوير، عن طريق عدسات الكاميرا، وكيف يتعامل معها المصور. وأحب هنا أن ألفت إلى أنني وخلال السنوات الأربع التي اشتغلت فيها على الأعمال، حاولت جاهدا نقل التصوير الفوتوغرافي إلى مرحلة جديدة، وعلى الخصوص في فترة الحرب السورية، لأن التصوير الفوتوغرافي ذهب باتجاه التوثيق أكثر لما يحدث في البلد، لهذا أنا ذهبت في الاتجاه الآخر، وهذا الأمر بالنسبة لي كنقلة كي أجرب أمراً جديداً باستخدام تقنيات جديدة وبوسائل وطرق جديدة، وهنا أؤكد فكرة أنه في هذا المجال ليس لأحلامي أو طموحاتي حدود، لأن هذا الفن هو فن متجدد دائماً بتقنياته وأساليبه».

وعن استهواء الشباب لهذا الفن ومساعدة التكنولوجيا الحديثة عبر الموبايلات أكثر من الكاميرات بنشره بشكل واسع يضيف: «هذا الفن بالفعل يستهوي الشباب أكثر لأنه يحاكي أهواءهم في بلدنا، ولكن علينا دائماً الاطلاع على الخبرات الجديدة وأن يكون هذا سعينا وطموحنا، وعن نفسي أنا أنتقل إلى مكان آخر، وأبتعد قدر الإمكان عن الأنماط المطروقة وعما هو منتشر في هذا الفن، وأتمنى أن يتطور وخصوصاً أنه حديث العهد ولا يتجاوز عمره مئة سنة تقريباً».

وعن الموازنة ما بين اللوحة التشكيلية والصورة الفوتوغرافية أكد ربيع أنه لا يوجد أي تنافس بين كل من الفنين، ولكن الفكرة هي من حيث استقطاب الجمهور ومتابعته للفنون واقتناؤها، فالمُشاهد يعود إليه التقييم أو المفاضلة.

وأخيراً وحول التشجيع العالمي للفن الفوتوغرافي يقول للجهات المعنية «المهرجانات والاهتمامات العالمية بالفن الفوتوغرافي تعود لجهات راعية أكثر منها جهات حكومية معنية، والأساس يعود لانطلاق الذائقة الفنية وتشكيلها، ولكن هذا لا يمنع من أن تتم رعاية هذا الفن والاهتمام به من جهات راعية، وخصوصاً أن الحرب على سورية أفردت مكانا واسعا للفن الفوتوغرافي الذي يواكب كل الأحداث ويوثقها، بمساعدة من الموبايلات التي سهّلت هذا الموضوع، وهو ما زاد الاهتمامات بتطوير التصوير الفوتوغرافي في العديد من مجالاته. وأخيراً وبالنسبة لي أنا اهتممت بالمجال الذي يلامس الأشخاص أكثر وأقاربه بالفن التشكيلي من عدة زوايا».

عزة حيدر

على حين أفردت لنا الفنانة التشكيلية ومصممة الأزياء عزة حيدر ١٥ لوحة بحجوم صغيرة، اشتغلتها بتقنية اللون المائي في مواضيع -كالعادة- تسبح في فضاءات الطبيعة والآفاق، عبر شفافيات لونية هدفها دعوة إلى التأمل وأخذ نفس عميق لتحقيق الاسترخاء والراحة.

وفي بداية حديث الفنانة حيدر عن تجربتها الحالية والتقنية المتبعة قالت: «في تقنيتي المتبعة أنا أستخدم الألوان المائية، لأنها تجذبني بشفافيتها ورقتها، وتمنحني المقدرة على رسم شعاع النور في الطبيعة بمداه الواسع، من خلال موضوعات أتطرق لها سواء أكانت سماء وأرضاً أم غيوماً وأشجاراً بشكل يخدم ما أسعى إليه في لوحاتي. وبالنسبة إلى التقشف والعناصر، فهو قليل جداً، مع تدرّج لوني واضح، فغايتي من أسلوبي أن تكون لوحتي بسيطة وعناصرها قليلة، الأمر الذي يوحي بالراحة النفسية ويمنح الاسترخاء، وهنا أحب أن أشير إلى أنني منذ عام٢٠١١ وأنا أعمل بالألوان المائية وأرسم امتداد الأفق، ولكن بعدها سأعمل على مواضيع أخرى، لكون الفن مرتبطاً بواقع الفنان، وبالتالي ما سأقدمه سيكون حسب الظروف، وما يؤثر فيّ سأصوره في اللوحة وضمن بساطتي التي أسعى إليها دائما، وكلّه سيبقى دائماً كطرح جديد وبالألوان المائية».

وحول تقنية الألوان المائية تشير الفنانة حيدر«نحن متعودون الواقعية أو الطريقة النمطية بالألوان المائية، الأخيرة التي التعامل معها متعب جداً، وهو الأكثر صعوبة بين الألوان الأخرى التي تتحمل التصليح».

وأخيراً تلفت الفنانة إلى التقارب بين الفن التشكيلي وتصميم الأزياء الذي درسته فتقول: «هناك الكثير من مصممي الأزياء المتأثرين بالفنانين التشكيليين، وكل من الفنين مرتبطان ببعضهما، وأنا أحب تصميم الأزياء، ولكن الفن التشكيلي يحقق لي التوازن النفسي، فأنا لا أستطيع الجلوس من دون رسم لوحة ما، بعكس تصميم الأزياء الذي يمكنني الابتعاد عنه مقابل انشغالي بالرسم التشكيلي الذي درسته في مركز أدهم إسماعيل».

ذاكرة الوطن « مركز الوثائق التاريخية»

من الورقي إلى التقني.. الوثائق بين أيدي الباحثين

نبيل تللو

تمثّل المكتبات جزءاً حيوياً من المنظومة الثقافية لأي أمّة من أمم الأرض، وتساهم في حفظ تراثها وحضارتها، فهي مخزنٌ للمعلومات واسترجاعها، وتهيئ سبل الحصول على المعرفة المتراكمة على مر السنين من خلال الكتب والأفلام والتسجيلات ووسائل حفظ المعلومات الأخرى، التي يستفيد منها الطلاب والمعلمون ورجال الأعمال وموظفو الدولة والباحثون والعلماء، والتي تشبع رغبات الباحثين عن ضروب المعرفة. ومن هذه المكتبات في سورية « مركز الوثائق التاريخية» بدمشق، الذي يدور الحديث عنه في هذه المقالة، راجياً أن يتذكر كرام القارئات والقراء ما نسوه، وأن يتعرفوا على ما لا يعرفونه.

أسِّس مركز الوثائق التاريخية بدمشق بموجب قرار وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٩/ أ تاريخ ١٩٥٩/٤/٤، ويتبع إدارياً للمديرية العامة للآثار والمتاحف، التابعة بدورها لوزارة الثقافة، ويقع مقرّه في «شارع الثورة» أحد شوارع دمشق الرئيسية عند تقاطعه مع «سوق ساروجة» أحد أسواق دمشق القديمة، في قصر خالد العظم أحد رؤساء الوزراء السابقين، ويُعَدُّ هذا القصر تحفةً معمارية من تحف العمارة الدمشقية، غير أن عوامل الزمن وأخاديد الدهر باتت تظهر عليه جلياً بسبب قدَم تاريخ بنائه الذي يعود للقرن الثامن عشر الميلادي خلَال الفترة العثمانية، مثله مثل الكثير من بيوت دمشق القديمة، التي تتطلب إجراء عمليات ترميمٍ وصيانة شاملة لها، وهذا ما تسعى له الجهات المعنية.

يتولَّى مركز الوثائق التاريخية المهام التالية:

أ- جمع وحفظ الوثائق التاريخية المتعلقة بتاريخ القطر السوري، وما يتصل بهذا التاريخ في جميع العصور القديمة والحديثة، وتعتبر كالآثار المنقولة وتخضع لقانون الآثار.

ب- تيسير اطلاع الباحثين والمؤرخين على الوثائق المذكورة، ودراستها ونشر ما يقرر نشره منها.

تتألف المحفوظات في المركز من الوثائق التالية:

أ- الوثائق التي صدرت عن رئاسة الجمهورية، وجميع أجهزة الدولة، وتشمل السجلات والقرارات والمراسلات التي مضى عليها مدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً.

ب- المعاهدات والخرائط والصور والأفلام والتسجيلات والمذكرات والصحف، وكل ما يمكن أن يؤلف وثيقة أو مرجعاً تاريخياً.

ج- الكتب وجميع المطبوعات والمخطوطات التي لها علاقة بتاريخ القطر.

يتألف المركز من الأقسام التالية:

١- شعبة وثائق الدولة: وتحفظ فيها جميع أعداد الجريدة الرسمية، وتنجز بطاقات للقوانين والمراسيم والقرارات المهمة تشمل الرقم والتاريخ والموضوع واسم الموقِّع ومنصبه. كما تحفظ فيها جميع القرارات والمراسلات الواردة من الأجهزة الحكومية في كلّ المحافظات السورية، وتنجز بطاقة لها وتسجّل في سجلٍ خاص.

٢- شعبة الوثائق الخاصة: تحفظ فيها الوثائق الخاصة بشخصيات سورية وعربية، كالرسائل الخاصة والمطبوعات والمذكرات والسجلات والصور والمسجلات السينمائية، وتنجز بطاقة لكل وثيقة.

٣- شعبة الوثائق العثمانية: وهي وثائق ثمينة جداً تترجم وضع المجتمع العربي في أثناء الاحتلال العثماني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً ودينياً وأدبياً، وتغطي الفترة بين عامي ١٥٣٥- ١٩٣٥، وتضم مخطوطات وأوامر سلطانية عثمانية وسجلات محاكم.

٤- شعبة الصحف: وتحفظ فيها مجموعات من الصحف والمجلات السورية والنشرات السياسية قديماً وحديثاً، أو غيرها مما له علاقة بتاريخ القطر.

٥- المكتبة: وتحفظ فيها الكتب المتعلقة بتاريخ سورية سواءٌ الصادرة داخل القطر أو خارجه، وترتب حسب المعمول به في المكتبات العامة.

٦- المحاكم المختلطة: وتحفظ فيها سجلات محاكمة الثوار والمعتقلين الوطنيين في أثناء الاستعمار الفرنسي لسورية.

٧- قسم التصوير: وفيه يجري تصوير وثائق المركز، وحفظ الصور في علبٍ خاصة، مع تسجيل محتويات كل علبة، وتشمل الصُور شكلين: مصغرات فيلمية (ميكروفيلم)، وصور طبقِ الأصل (فوتوكوبي).

٨- القسم البصري: يضمّ مجموعة من الصور لشخصياتٍ سورية وعربية التقطت في مناسباتٍ عدة قومية ووطنية، وصوراً لرجالات الثورات السوريّة والعربية، وملوك ورؤساء الدول العربية والصديقة وغيرهم.

٩- متحف الوثائق: وتُعرض فيه مجموعة من الوثائق المهمة المتنوعة، وصور لرجالات سورية والعرب البارزين، ضمن خزائن زجاجية أرضية وجدارية، وكلها مصنّفة ومرتبة حسب الموضوع والتاريخ.

يتمُّ الحصول على الوثائق التاريخية من خلال الإهداء والشراء من أصحابها، وحفظها بأسمائهم تكريماً لهم وتشجيعاً للآخرين على القيام بأعمال مماثلة. والمركز عضو فعَّال في الفرع الإقليمي لـ: «المجلس الدولي للأرشيف» الذي يُطلق عليه «القسم عربيكا». كما يساهم مع الجهات الحكومية الأخرى المعنية بحفظ وتوثيق المعلومات في إنجاز «الشبكة الوطنية للمعلومات في الجمهورية العربية السورية».

يُسمح للباحثين السوريين والعرب والأجانب المطالعة في المركز من دون مقابل بعد إبراز رسالة من الجهة التي يعمل بها أو يدرس فيها، توضّح الرسالة معلومات عن الباحث وموضوعه، ويخضع الباحث للإشراف الإداري من إدارة المركز، وبمنح هوية تخوله الدخول للمركز حتى انتهاء بحثه. ويُسمح لعموم المواطنين المهتمين بزيارة المركز والاطلاع على وثائقه مجاناً مرتين على الأكثر من دون رسالة رسمية، ودوام المركز للباحثين بين الساعة التاسعة والواحدة من أيام الدوام الرسمي.

حتى سنوات قليلة مضت، كان الباحثون يطلعون على الوثائق التّاريخية بشكلها الورقي، وبغية مواكبة التطور وانتشار المعلوماتية، فقد تمّ إدخال الحاسوب إلى المركز، حيث وُضعت برامج وقواعد بيانات أُدخلت إليها كل محفوظات المَركز الورقية، وصار الباحث يراجع الوثيقة إلكترونياً، على حين حُفظت الوثائق الورقية في مستودعات خاصة آمنة؛ لضمان ديمومتها لسنواتٍ طويلة قادمة.

صدر عن المركز أو بإشرافه الكتابان التاليان:

- «دليل سجلات المحاكم الشرعية العثمانية المحفوظة بمركز الوثائق التاريخية بدمشق» عام ١٩٩٩. بالتعاون مع المركز الفرنسي للدراسات العربية بدمشق.
- «آل الرجولة في سجلات مركز الوثائق التاريخية بدمشق»، صدر عام ٢٠١٠ بثلاثة أجزاء بإشراف «فواز منير الرجولة».

ختاماً أقول: بوركت الأمة التي تحفظ تاريخها الحاضر للأجيال القادمة، وقد رأينا في هذه المقالة كيف حفظ السوريون تاريخهم في مركز الوثائق التاريخية بدمشق.